Publication	Al Masry Al Youm
Date	December 19, 2016
Circulation	550,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH, drug firms await Cabinet's approval of prices hike decision -- Medical Syndicate says price hikes won't resolve shortages crisis
Page	Front Page ,06
Reporter	Ibrahim El Tayeb , Waleed Magdy , Yasmine Karem

وزارة الصحة وشركات الأدوية تنتظر موافقة مجلس الوزراء على زيادة الأسعار

«النصر الدوائية» تشغل خطاً جديداً لإنتاج المحاليل الوريدية

أحد مصانع شركة النصر

كتب- محمد عبدالعاطي:

قال الدكتور أشرف الشرقاوي، وزير قطاع الأعمال، إن شركة النصر للخامات والصناعات الدوائية التابعة للشركة القابضة للأدوية بدأت تشغيل خط جديد لإنتاج المحاليل الوريدية ومحاليل الغسيل البريتوني والجراحي، بأحدث التكنولوجيا العالمية في هذا المجال.

وأضاف أن خط الإنتاج الجديد يعمل على إضافة إنتاج بواقع ١.٦ مليون عبوة شهريًا، ليرفع الطاقة الإنتاجية للمحاليل بالشركة من ٢.٥ مليون إلى ٤ ملايين عبوة شهريًا، بما يمثل حوالي نصف احتياجات السوق المصرية والتي تقدر بنحو ٨ ملايين عبوة.

وأوضح الشرقاوي أن الشركة انتهت من تجهيز مصنع إنتاج مرشحات الغسيل الكلوي الجديد بتكنولوجيا ألمانية، بتكلفة تقديرية تبلغ ٦٠ مليون جنيه، ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية السنوية لهذا المصنع ١.٨ مليون مرشح، ووجه الوزير الشكر لمجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية لجهودهم ولدور المهم والحيوي الذي تلعبه الشركات التابعة لها في توفير المستحضرات الطبية اللازمة للمواطنين.

زيادة ١٥٪ على الأصناف المحلية و٢٠٪ للمستوردة كل ٦ أشهر

كتب- ياسمين كرم وإبراهيم الطيب ووليد مجدي:

كشفت مصادر بغرفة صناعات الدواء اتفاق شركات إنتاج الأدوية المحلية والأجنبية ووزارة الصحة، على خطة زيادات أسعار الأدوية في الأسواق، بعد تعويم الجنيه.

وقالت مصادر بالغرفة إن اجتماعًا تم أمس، بين أحمد عماد الدين، وزير الصحة، والشركات المحلية والأجنبية وشركات التوزيع، تم خلاله التوصل لاتفاق يتضمن زيادة الأسعار بشكل تدريجي، وعلى شرائح وفقًا لسعر بيع الدواء للجمهور.

وقالت المصادر إن الاتفاق سمح للأصناف المنتجة محليًا، بزيادة ١٥٪ بعد من الأصناف، كل ٦ أشهر، وفق ٣ شرائح الأولى للأدوية التي تبدأ من واحد جنيه حتى خمسين، وتصل نسبة الزيادة فيها ٥٠٪ من سعر البيع الحالي، أما الشريحة الثانية من فوق الخمسين وحتى مائة جنيه، وتصل نسبة الزيادة ٤٠٪، والشريحة الثالثة فوق المائة جنيه، وتصل نسبة الزيادة ٣٠٪، وبالنسبة للأصناف المستوردة، فيسمح بزيادة تدريجية ٢٠٪ من أصنافها كل ٦ أشهر، على شريحتين الأولى للأقل من ٥٠ جنيها بنسبة ٥٠٪، وفوق الـ٥٠ جنيها بنسبة ٤٠٪.

وأكدت المصادر أن جميع الأطراف العاملة في صناعة الدواء توافقت على هذه النسب في الاجتماع، ووعد الوزير بعرض المقترح الحالي على مجلس الوزراء في أسرع وقت للحصول على الموافقة.

وأضافت المصادر أن الشركات ستبدأ فورا في إعداد قوائم الأصناف المرشحة للزيادة لإرسالها إلى الوزارة، مؤكدة أن توقيت تنفيذ قرار الزيادة لم يتم الاتفاق عليه خلال اجتماع أمس انتظارًا لموافقة مجلس الوزراء على المقترح الحالي، إلا أن الشركات شددت على وزير الصحة بسرعة التنفيذ، حتى تستطيع الشركات والمستوردون استئناف إنتاج الأصناف التي تشهد نقصا شديدا في السوق.

شركات الأدوية تنتظر رفع الأسعار

من جانبه، قال علي عوف، رئيس الشعبة العامة للأدوية باتحاد الغرف التجارية، إن الاتفاق يعطي فرصة للشركات باستئناف نشاطها والإنتاج بكامل طاقاتها وهو ما سينعكس على توافر الأدوية للمواطنين وحل أزمة النواقص بشكل نهائي، وتابع: «كان من الصعب جدًا أن تواصل الشركات أو المستوردون دورهم في توفير الدواء، في ظل الأسعار الحالية».

في السياق نفسه، قالت وزارة الصحة والسكان إن أولى دفعات أدوية مشتقات الدم ستتوافر بالسوق المصرية خلال الأسبوع الجاري، فضلا عن توفير باقي الأصناف مثل «إنتي إتش آر».

وعقار الألبومين ومستحضرات دوائية أخرى ضمن النواقص بالسوق، لافتة إلى أن هذه الشحنات تحركت من بلد المنشأ إلى مصر.

وأوضحت الدكتورة رشا زيادة، رئيس الإدارة المركزية لشؤون الصيدلة، أنه تم توفير ٣٠ عقارًا نهاية الأسبوع الماضي، وتم بالفعل توزيعها على المستشفيات مثل عقار الألبومين للكبد والهيموجلوبين، لافتة إلى أنه يجري التفاوض على استيراد أدوية أورام أخرى بتكلفة ٢١٠ ملايين دولار خلال الفترة المقبلة.

وأعلنت إدارة التفتيش الصيدلي، بالتعاون مع مباحث التموين، ضبط وتحريز عدد من الأصناف من بينها ٤٠٠ فيال عقار الأنسولين، و٣٤ صنف دواء و٢٠٠ عبوة محاليل مختلفة غير مصرح بتداولها في السوق ومخصصة لمستشفيات حكومية مختلفة وعدد ٧ أصناف مهربة وغير مسجلة بوزارة الصحة، بالإضافة إلى بعض الأدوية المسجلة.

وأشارت إلى أنه تم تتبع إعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي، عن بيع بعض الأصناف من الأدوية والمحاليل، وبتتبع المصدر تمت مداهمة ثلاثة مخازن غير تابعة لذات المصدر، أسفرت عن المضبوطات، وقالت الوزارة إنها خصصت الرقم ٢٥٣٥٤١٥٠ للإبلاغ عن أي أدوية مهربة أو مجهولة المصدر.

..و«الأطباء» تحذر: رفع أسعار الأدوية لن يحل مشكلة «النواقص»

كتب- مينا غالي:

قالت نقابة الأطباء، إن وزارة الصحة خالفت جميع تعهداتها السابقة، وافقت على زيادة أسعار الدواء، بعد ضغوط ونقاشات متبادلة مع شركات الأدوية، والخلاف الحالي بين الطرفين حول نسبة الزيادة المطروحة من الوزارة، من ١٠ و١٥ ٪ للمنتجات المحلية والمستوردة، أو ٥٠ ٪ التي تطالبها الشركات، مع زيادة كل ٦ أشهر، والتي سيتحمل المواطن عبئها.

وأضافت النقابة، في بيان، أمس، أن رفع السعر لن يحل مشكلة نواقص الأدوية، لأن الشركات هي التي تحدد الأدوية التي سترفع سعرها، محذرة من احتمال رفع بعض الشركات أسعار الأصناف الأغلى والأكثر ربحا، كما حذرت من احتمال تركيز بعض الشركات على إنتاج الأدوية التي سيتم رفع سعرها، والتقليل من إنتاج الأدوية الأرخص، ما يعني استمرار أزمة النواقص خصوصا الأرخص منها، كما أنه من المتوقع استمرار ممارسة الشركات الضغوط لرفع أسعار بقية الأصناف بسرعة.

ولفتت النقابة إلى أنه سبق زيادة أسعار الدواء بأسلوب غير مدروس في مايو الماضي، دون حل للمشكلة، مما فتح أبواب شراء بعض الأدوية بأضعاف سعرها من السوق السوداء.

وقدمت النقابة عددًا من الحلول المقترحة، والتي تم التوصل إليها في ورشة عمل الدواء، التي عقدتها النقابة، الأسبوع الماضي، منها على المدى القصير بإعداد قائمة بالأدوية الأساسية التي لا يمكن للمواطن الاستغناء عنها، ودعم الشركات المحلية التي تنتجها، بإعفاء مستلزمات الإنتاج من الجمارك أو الضرائب، بحيث لا يتم زيادة سعرها، أما الأدوية الأساسية التي لا توجد لها بدائل محلية فيجب أن تتولى الدولة استيرادها مع توفير الدعم الذي لا يسمح بارتفاع سعرها.

ودعت النقابة لمراجعة تسعير الأدوية الأصلية بعد انتهاء فترة حق الملكية الفكرية، وبدء إنتاج المثائل، مع إجراء مراجعة دقيقة لنظام تسعير كل دواء على حدة، بحيث يتم رفع سعر بعض الأدوية التي تزيد تكاليف إنتاجها عن سعر بيعها الرسمي، وخفض البعض الآخر المسعر بتسعيرة مغالى فيها.

وشددت النقابة على أهمية دعم دور وسلطة الهيئة القومية للبحوث والرقابة الدوائية، وذلك بمنحها حق التفتيش المفاجئ على شركات الأدوية والمستلزمات والمستحضرات الغذائية وأخذ عينات للتحليل، وإلزام إدارة الصيدلة بوزارة الصحة بمنع تداول أي تشغيلة تقرر الهيئة مخالفتها للمواصفات، وذلك لدعم ثقة المواطن والطبيب المصري في المثائل المحلية الأرخص سعراً، ولتحسين جودة الدواء المصري وتمكينه من المنافسة في حال التصدير.

واقترحت النقابة تشكيل لجنة تقصي حقائق تضم جميع الأطراف المعنية، ويتم إعلان كل ما يتعلق بوضع الدواء في مصر للمسؤولين والمواطنين، ومراجعة تشترك فيها لجنة تقصي الحقائق، لفوضى سياسات التسعير، التي تسمح بوجود مثائل لنفس الدواء بعضها بحوالي ٣٠ جنيها وبعضها بأكثر من ٢٠٠ جنيه في تفاوت غير مبرر للأسعار.

وطالبت النقابة بإغلاق الأبواب الخلفية لتسجيل بعض الأدوية بعيدا عن التسعيرة الجبرية مثل تسجيل بعض الأدوية باعتبارها مستحضرات غذائية بعيدا عن التسعيرة الجبرية، وبأسعار شديدة الانفلات.

ودعت النقابة على المدى متوسط الأجل، لوضع سياسة دوائية حاكمة تهدف إلى دعم الصناعة المحلية واستعادة وضع مصر الذي كان متميزًا في مجال صناعة الدواء، حتى لا يتم استيلاء الشركات متعددة الجنسيات على السوق بالكامل خلال عدة سنوات، ودعم وتشجيع البحث العلمي في المجال، ودعم شركات قطاع الأعمال العام التي أصبحت تغطي ٤٪ من السوق بعد أن كانت تغطي حوالي ٦٠٪ منه، مع السعي لإقرار نظام تأمين صحي اجتماعي شامل، يؤمّن احتياجات المواطنين من الدواء عن طريق مناقصات عامة.

وطالبت النقابة بالإسراع بحل المشكلة دون تحميل المواطن أعباء إضافية تحد من قدرته على شراء الأدوية الأساسية، ما يؤثر على المجتمع المصري برمته.

زيادة ٥٠٪ فى أسعار الأدوية الأقل من ٥٠ جنيهاً

رئيس شركة أدوية: اتفاق على مراجعة الأسعار كل ٦ أشهر

كتبت - ياسمين كرم ووليد مجدى وإبراهيم الطيب:

علمت «المصرى اليوم» أن الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، عقد اجتماعات مع رؤساء شركات الأدوية على مدار اليومين الماضيين، فى محاولة لحل أزمة نواقص الأدوية بعد تفاقم الأزمة ورفض الشركات اقتراح الوزير بزيادة الأسعار ١٠٪ من الإنتاج المحلى، و١٥ ٪ من الأدوية المستوردة لكل شركة.

قال أحد رؤساء شركات الأدوية لـ«المصرى اليوم» إن الوزير ناقش معهم خلال الاجتماع مطالبهم بشأن زيادة الأسعار ٥٠٪، على ٢٠٪ من الأدوية التى تستوردها الشركات، و١٥٪ من حصيلة إنتاج كل شركة، وأكد الوزير أن زيادة ٥٠٪ لجميع الأدوية أمر شبه مستحيل، وبعد ساعات من المناقشات حول ضرورة تحريك نسبة كبيرة حتى تتمكن الشركات من توفير الأدوية فى الصيدليات.

وأضاف رئيس الشركة: «الوزير اقترح أن تتم زيادة أسعار الأدوية طبقًا للشرائح، وأن تكون الشريحة الأولى زيادة بنسبة ٥٠٪ للأدوية الأقل من ٥٠ جنيهًا، و٤٠٪ للأدوية التى يتراوح سعرها ما بين ٥٠ و١٠٠ جنيه، و٣٠٪ للأدوية التى يتراوح الأكثر من ١٠٠ جنيه، ذلك لـ١٥٪ من الأدوية المحلية التى تنتجها الشركات، أما الأدوية المستوردة زيادة ٥٠٪ على الأدوية الأقل من ٥٠ جنيهًا، والأعلى من ٥٠ جنيها ٤٠٪، وذلك لـ٢٠٪ من الأدوية التى تستوردها الشركات».

أحمد عماد

وأشار إلى أن فريقًا من رؤساء الشركات أبدى تحفظه على مقترح الوزير، بينما ذهب الفريق الآخر إلى إمهالهم وقتًا للرجوع لمجالس الإدارات لاتخاذ قرار، وهو ما وصفه بـ«الهروب» بطريقة دبلوماسية لعدم تورطهم فى اتفاقات مع الوزير، كما طالبوا الوزير بضرورة مراجعة أسعار الأدوية كل ٦ شهور خوفًا من تغير سعر صرف الدولار، وهو ما وافق عليه الوزير.

وأكد عدد من رؤساء الشركات للوزير على أنهم لن يستطيعوا الاستمرار فى إنتاج أدوية سعر تكلفتها أعلى بكثير عن سعر بيعها للجمهور، ويجب اتخاذ قرارات سريعة ترضى جميع الأطراف حتى يتمكنوا من الاستمرار فى الإنتاج، وهو ما وعدهم به بمجرد الانتهاء من الاجتماعات مع باقى الشركات، وأن يصدر قرار بالتسعيرة الجديدة بمجرد الانتهاء من اللقاءات.

(طالع ص٦)

نسب الزيادات على الأدوية وفقاً لاتفاق الصحة والشركات

(القيمة بالجنيه المصرى)

	الزيادات على الأصناف المحلية		الزيادات على الأصناف المستوردة
الشرائح وفقاً لسعر البيع للجمهور	من ١ - ٥٠ جنيه	٥٠٪	١ - ٥٠ جنيه ٥٠٪
	من ٥٠ - ١٠٠ جنيه	٤٠٪	فوق ٥٠ جنيه ٤٠٪
	١٠٠ جنيه - فيما فوق	٣٠٪	
مراجعة الأسعار كل ٦ أشهر تحسباً لتغير سعر صرف الدولار			